« اليسارية » بالمعايير الاسرائيلية (أمثال افنيري وغيره) كانوا أكثر تشددا وأكثر عنفا في حربهم ضد القيادة السياسية ، التي تشمل دايان وغيره من الجنرالات الاعضاء في الحزب الحاكم ، وأصدر أوري أفنيري أكثر من عدد من مجلته « هعولام هزي » بغلاف يطالب باستقالة دايان ومئير ، واقالتهما ، مثل غلاف يوم ٧٣/١١/٢٨ ، الذي أظهر صورة غولدا مئير تحت كلمة « أبعادها ! »، وغلاف يوم ٧٣/١١/١٤ ، الذي أظهر صورة تجمع دايان والعازار وسؤالا يقول : « هل يحققا مع أنفسهما ؟ » اضافة الى مواضيع عديدة اخرى تحمل دايان ومئير وغاليلي بشكل خاص مسؤولية الفشل ومسؤولية الهزيمة التي لحقت باسرائيل في حرب تشرين ، وضرورة استخلاص هؤلاء للنتائج وتقديم استقالاتهم .

هكذا تصاعد الجدل ، من حديث هامس في الغرف المغلقة ، الى ان وصل الى اعمدة الصحف ، ثم الى الكنيست في جلسات عديدة ، الى ان عم اسرائيل بكل ما فيها من مؤسسات وبلغ ابعادا لم يصلها جدل حول اي موضوع آخر من قبل ، واشتدت حملة المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق ، تحقق في كل تقصير ، وتضع استنتاجات على ضوء ما يصل اليه تحقيقها . وقد عبر عن هذه المطالبة في افتتاحيات عديدة للصحف الاسرائيلية وفي مقالات كثيرة في صفحات الرأي والتعليقات (معاريف ١٢/ ٧٣/١١ ، هآرتس ٧٣/١١/٦ ، يديعوت احرونوت ٧٣/١١/١٢ وغيرها) .

وفي يوم ٧٣/١١/١٨ ، اقترحت غولدا مئير على الحكومة تعيين لجنة تحقيق قضائية (معاريف ١٨/ ٧٣/١١) بعد أن كانت ترغب من قبل في تشكيل لجنة تحقيق شعبية . ثم تشكلت هذه اللجنة من خمسة اعضاء هم : رئيس محكمة العدل العليا اغرانات وقاضي محكمة العدل العليا لنداو ، ورئيسين سابقين لهيئة اركان جيش الاحتلال هما حاييم لسكوف ، والبروفيسور يغآل يدين ، ومراقب حسابات الدولة نيفتسائيل .

الا ان تشكيل لجنة التحقيق قوبل بالرفض لدى بعض المعلقين الاسرائيليين مثل يرمياهو يوفيل (دكتور في الجامعة العبرية في القدس) الذي كتب في هآرتس ٧٣/١١/٢٨ مقالا بعنوان « الخطوط التي سقطت » وانتقد فيه تشكيل لجنة تحقيق ووجه الاتهام للسلطة السياسية وحملها مسؤولية التخاذل ، وقال « ان لجنة التحقيق التي شكلت بمبادرة من الحكومة ، قد تقوم بمهمة تضليلية . يجب ان نأمل ان يقوم أعضاء اللجنة بتنفيذ مهمتهم باخلاص ، وأن يتوصلوا الى نتائج صادقة ... لكن ، ان مجرد تشكيل هذه اللجنة يسبب اخفاء الجوهر . وليس فقط لان الحكومة ترغب عن طريق تعيين اللجنة اسكات كل مناقشة جماهيرية (باعتماد أسلوب المناورة بالسرية وفرض السرية على ما يدور من بحث) ، بل لان تشكيل اللجنة يخلق الانطباع وكأن التقصير الذي نحن بصدده ، هو مسألة تقنية بحتة ، خلل او اكثر اصاب الهيكل بالصدفة ، ويمكن اصلاحه بسهولة نسبية ، كما نغير دولابا أصيب بعطب او كما نخلع ضرسا مصابا .

« والواقع ان التقصير اعمق وأكثر جذورا . تبلغ جذوره بنية المجتمع كله ، ... وتمتص مصادره من القيادة مباشرة . واذا كان الجمهور مذنبا ، فان ذنبه فقط هو انه خدع بقادته ، الذين وضع بهم ثقته ، وقبل على مدى سنين ان يعطل عقله ونقده امامهم ، ووافق على الاشتراك معهم في غضبهم وسخريتهم من كل من حاول ان يطالبهم بتقديم تقرير ارادي عقلاني عن تصرفاتهم ، سواء كان ذلك عضو كنيست مراقب من المعارضة ، او كان مفكرا غير ملتزم ومتحرر بموجب مواهبه او محيطه من التأثير السام للتنظيرات الرسمية » .

وأكد في مقاله ان الذي سقط ليس خط بارليف وحده بل خط السياسة الحكومية التي قصرت على مدى السنوات الست بعد حرب حزيران في تقديم اي مشروع سلام والتقدم نحو التسوية نظرا لتصورات اثبتت حرب اكتوبر بطلانها وزيفها .

وعلى صعيد تبادل العسكريين الاسرائيليين للاتهامات بالتقصير والتخاذل والوقوع في الاخطاء برز دافيد العازار واريك شارون ، حيث اتهم العازار الاستخبارات العسكرية في مقابلة تلفزيونية (٧٣/١٠/٢٨) عندما قال ان فترة الانذار التي أعطيت للجيش الاسرائيلي كانت قصيرة للغاية وغير كافية . ولما كان توجيه الانذار وابلاغ الجيش بالتحركات على الطرف الثاني من الجبهة هو من مهام الاستخبارات العسكرية ، فقد فهم من ذلك ان العازار يحاول التفصل من المسؤولية بتوجيه اصبع الاتهام نحو الاستخبارات . وقد رد كثير من المعلقين والصحافيين الاسرائيليين على العازار ،